

الشرطة في الأندلس في عهد الدولة الأموية الثانية

تاريخ تسلم البحث: ٢٠٠٣/٥/٤ م تاريخ قبوله للنشر: ٢٠٠٣/١٠/٢٠ م

سحر عبد المجيد المجالي*

ملخص

تحاول هذه الدراسة تتبع تطور مفهوم الشرطة في الأندلس في عهد الدولة الأموية الثانية، بقسميها الكبرى والصغرى، وبرز مصطلح جديد هو الشرطة الوسطى، مع تحديد اختصاصات كل منها والمهام الموكلة إليها، مع ذكر أسماء من تولى هذا المنصب في الدولة الأموية الثانية، وما مدى علاقة صاحب الشرطة بغيره من مؤسسات الدولة الأخرى كصاحب المدينة والقضاء وصاحب السوق (الحسبة) والبريد (العيون). إذ إن هناك علاقة وثيقة بين نجاح هذه الخطة -خطة الشرطة- وبين حفاظها، قولاً وعملاً، بما جاء بالشرعية الإسلامية التي هي غاية خطة الشرطة في الدولة العربية الإسلامية.

Abstract

This study tries to show the development of the concept of police force in Al-Andalusia (Spain) notably in Ommiad second state era, in its two parts, the greet, and the small part. And the emergence of new concept of middle police force, with the definition of this branches and responsibilities, and giving the names of those who held this post in Ommiad second stage.

Equally it shows the relationship between the policemen and other stuff institutions such as the governor, the Jurisdiction system, the market officer, the post service and detective. Since there is a strict relationship between the successes of this plan, i. e. Police plan and the keeping of law and order in accordance of Islamic jurisdiction in practical and meaningful way, since this is the ultimate goal of the police system in the Arab Islamic State.

المقدمة:

على الرغم من تعدد الإشارات العديدة في المصادر التاريخية الأندلسية وكتب التراجم إلى من تولى الشرطة بأقسامها في الدولة الأموية في الأندلس، إلا أن ما يُعرف

* أستاذ مساعد، قسم العلوم الأساسية، كلية الأميرة عالية، جامعة البلقاء التطبيقية.

عن هذه الخطة واختصاصاتها قليل، حيث إن هذه المصادر لم تذكر إلا ألقاب وأسماء من تقلد هذا المنصب ومعلومات عامة عن أعمالهم وسلطاتهم، ومن هنا تنحصر مشكلة الدراسة هذه في قلة المصادر والمراجع التي تناولت الشرطة ومهامها بشكل دقيق، كما أن كثيراً من هذه المصادر التي تطرقت بشكل أو بآخر إلى موضوع الشرطة، كانت تنتهج دمج هذه الخطة (خطة الشرطة)، بالخطط الأخرى الموجودة في الدولة على الرغم من أهميتها في الدول العربية الإسلامية مثل خطط صاحب السوق أو صاحب المدينة وغيرها.

ومن هنا فإن هذه الدراسة ستتناول موضوع الشرطة في الأندلس في عهد الدولة الأموية الثانية، من حيث تحديد مفهوم الشرطة وتطوره بقسميها الكبرى والصغرى. كما أن الدراسة أبرزت ظهور مصطلح جديد هو الشرطة الوسطى، وتحديد أساليب واختصاصات كل منها وما دخل على هذه الخطة من تعديلات مهمة، بالإضافة إلى تحليل علاقة خطة الشرطة بغيرها من مؤسسات الدولة الأخرى، مثل صاحب المدينة والقضاء وصاحب السوق (الحسبة) والبريد (العيون).

وتناولت الدراسة بالتحليل مسميات خطة الشرطة والخطط ذات الصلة الوثيقة بها كخطة الطواف في الليل وغيرها. ونظراً لأهمية صاحب الشرطة في الدولة الأموية الثانية في الأندلس، فقد تطرقت الدراسة إلى ذكر من تولاها من الأشخاص، وما يجب أن تتوفر فيهم من صفات وشروط تؤهلهم لتسلم هذا المنصب، بالإضافة إلى المهام الموكلة إليهم. إذ كان يساعدهم في تنفيذ هذه المهمات أعوان لهم سمات يشتهرون بها، كما يتعاون صاحب الشرطة مع أجهزة الدولة الأخرى في استتباب الأمن والنظام فيها.

كما عالجت هذه الدراسة موضوع الشرطة في فترة الفتنة القرطبية، وما آلت إليه من تدهور وضعف في بنیان خطة الشرطة، بالإضافة إلى الشرطة في عصر الطوائف (الجهالة وبني عباد والمرابطين)، وكيفية اختيار صاحب الشرطة في هذه الفترة، إذ كان يجب أن يكون صاحب الشرطة من البيوتات الأندلسية المعروفة.

وتعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي، الذي يعني الاستقصاء المنهجي والتحليلي للمعلومات المختلفة لتطور مفهوم الشرطة بأقسامها الكبرى والوسطى والصغرى،

واختصاصات كل منها وعلاقة كل من هذه الأقسام بوظائف الدولة الأخرى، وذلك من خلال الدراسة والتحليل لوجهات النظر العديدة التي وردت في كتب التاريخ الأندلسي وكتب التراجم.

وبهذا فإن هذه الدراسة ستعالج العناوين الآتية:

أولاً - مفهوم لفظ الشرطة وتعريفها ومسمياتها.

ثانياً - الشرطة في الأندلس في عهد الدولة الأموية وأنواعها.

١ - الشرطة الكبرى.

٢ - الشرطة الوسطى (استحدثت بعد الصغرى).

٣ - الشرطة الصغرى.

ثالثاً - أسماء بعض من تولى منصب صاحب الشرطة.

رابعاً - سمات ومهام صاحب الشرطة.

خامساً - الشرطة في عهد الفتنة القرطبية.

سادساً - الخاتمة.

سابعاً - المصادر والمراجع.

أولاً - مفهوم لفظ الشرطة وتعريفها: ومسمياتها:

الشرطة: "... ومنها أنه مشتق من الشرط بفتح الشين والراء، وهي العلامة، لأنهم يجعلون لأنفسهم علامات يعرفون بها، ومنها أشراف الساعة أي علاماتها وقيل من الشرط بالفتح - أيضاً، وهو أرذل المال، لأنهم يتحدثون في أرذل الناس وسفلتهم ممن لا مال له من اللصوص ونحوهم"^(١).

وللدلالة على ذلك ففي سنة ١٠٢ هـ أراد والي بني أمية على أفريقيا زمن الخليفة يزيد بن عبد الملك المسمى بيزيد بن أبي مسلم، أن يخضع حرسه إلى تنظيمات دقيقة تجعل له كيانه وشخصيته وهيبته، وذلك باتباع التقليد البيزنطي الذي كان يميز قوات الحرس بكتابة اسم الرجل بالوشم في راحة يديه اليمنى وصفته مثل: (حرسى) وفي

راحة يده اليسرى، حتى يعرفهم الناس فيه فيسرعون إلى تنفيذ أوامر الوالي، مما أثار حفيظة البتر من البربر الذين رفضوا الخضوع لهذا التنظيم واعتبروه نوعاً من التفرقة التي لا تتفق مع مبادئ الإسلام، مما حدا بالبتر إلى قتله^(٢).

وجاء قول ابن أحمد في لسان العرب:

فأشرب نفسه حرصاً عليها وكان بنفسه حجاً ضئيلاً

وقال الأخطل:

ويوم شرطة قيس إذ منيت بهم حنت مشاكل من إيفاعهم نكد

وفي حديث لابن مسعود:

"وتشرب شرطة للموت لا يرجعون إلا غالبين"^(٣).

وقد اتفقت كتب اللغة على أن الشرطة هي أول كتيبة تشهد الحرب^(٤)، وجاء في دائرة المعارف الإسلامية أن الشرطة وصاحب الشرطة " فئة من الرجال المختارين كانوا في ظل الخليفة يعاونون ولاية الأقاليم في حفظ الأمن والنظام، وهم الذين يبدؤون القتال وتنتهي للموت^(٥)، أما الحرس الخصوصيون فهم النخبة التي تلتف حول الأمير، وموقفها في المعركة القلب وهؤلاء هم الحرس الأميري^(٦).

وقد ظهرت وظيفة صاحب الشرطة في عهد الأمويين أوجدها الخليفة معاوية بن أبي سفيان لتقوم على حراسته وقت الصلاة، أو أنها تكون أداة في يد عماله لتنفيذ سياسته^(٧).

ولكن هذا اللفظ اقتصر استعماله في العصر العباسي على عامل خاص كان مسؤولاً عن النظام والأمن العام^(٨). إذ تتفق المصادر التاريخية على أن لفظة الشرطة تعني في عصورها المختلفة رجل الأمن أو ضابط الأمن الذي كان مسؤولاً عن حماية أمن البلد، وقد منح لقب صاحب الشرطة وأصبح حاكم الولاية أو المدينة التي كان موكلًا في جميع الأمور الدنيوية والدينية.

وقد عرّف بعض اللغويين الشرطة بأنها: "أول طائفة من الجيش تشهد الواقعة"^(٩)

أما ابن خلدون فيقول في كتابه العبر:

"أما الشرطة ويسمى صاحبها في أفريقيا الحاكم، وفي دولة الأندلس صاحب المدينة، وفي دولة الترك الوالي، وهي وظيفة مرؤوسه لصاحب السيف في الدولة، وحكمه نافذة في صاحبها بعض الأحيان"^(١٠).

وهناك من يرى أن العرب أخذوا نظام الشرطة ولفظها في المشرق من البيزنطيين (Securities) ثم حملوا الوظيفة بلفظها إلى الأندلس، ويوجد موظف مكلف بالأمن في المدينة يعرف باسم الشرطة (Praetor urbanos) فحل محله "صاحب الشرطة"، وقد انتقل هذا اللفظ إلى أهل الأندلس في صور مختلفة، مثل: Sacbascorta, seorta, sahba. ثم دخلت هذه الوظيفة إلى النظام الإسلامي^(١١).

والجدير بالذكر هنا أن معظم المصطلحات التي كانت سائدة في الخلافة الإسلامية، إما أنها ترجع إلى أصل بيزنطي أو إلى أهل فارسي، أي أنها دخلت إلى العربية من التراث المحلي للبلدان التي دخلت في حيز الدولة الإسلامية، ومصطلح الشرطة خاصة يعني الشرطة العسكرية ولذلك فإن الشرطة تعني حفظ الأمن والطمأنينة في البلاد، ويقابلها في اللغات الأخرى: الفرنسية Gendarme، الألمانية Polizei، الإنجليزية Police^(١٢) ومع ذلك يمكننا أن نستنتج في ضوء المعطيات السابقة أن كلمة الشرطة هي كلمة عربية مشتقة من كلمة الشرط، فهي كلمة لم تكن أعجمية أو دخيلة على اللغة العربية، وإنما عربية، وربما أصبحت دلالتها هذه معروفة بعد الإسلام، فالشرطة لغةً معناها: المختار من كل شيء، واصطلاحاً: الجند الذين يعتمد عليهم الوالي في حفظ الأمن والقبض على الجناة، ومن أسماء الشرطة ما يعرف عند العامة بصاحب الليل، وهناك خطة الطواف في الليل، إذ أصحابها دائمو الطواف، يطوفون ليلاً داخل المدينة وخارجها. فكان الغرض منها المحافظة على الأمن في الليل، ومراقبة اللصوص وقطاع الطرق، وحراسة أملاك الناس وأموالهم. وهناك الداربون الذين يمشون في الأزقة والشوارع، وهم دائبو الحركة مهمتهم القبض على اللصوص وأصحاب المنكر ومخالفي القوانين، وكانوا يقومون بحراسة أبواب المدن، حيث كانت المدن مسورة ولها أبواب يحرسها رجال لمعرفة الداخل والخارج أوقات الاضطرابات، كما يقومون على إغلاقها وفتحها وفق نظام محدد^(١٣).

أما البياتي فهم، الذين يبيتون في الطرقات والأماكن المشبوهة، أما العسس، فهم أصحاب الكمائن الذين يفاجئون للصوص وهذه الكلمة مأخوذة من القرآن الكريم: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَسَ﴾^(١٤) وما زالت مستخدمة في المغرب العربي إلى يومنا هذا يسمون حراس البلد بها^(١٥).

فقد كان العسس الليلي يتجولون في الطرقات والشوارع يتفحصون أبواب البيوت، ويتأكدون من إقفالها، كما يتأكدون أيضاً من سلامة مغاليق أبواب الحوانيت والدكاكين والمتاجر، فقد كانت مهمتهم وواجباتهم لا تتعدى كونها هيئة شرطة ليلية، لأن الجريمة لا تقع ليلاً بتولى العسس الأخبار عنها وتقديم المعلومات الواقعة والقبض على المجرمين والمتهمين، وتتولى الشرطة تعقيباتها وإجرائاتها نهاراً، أما سلاح العسس فمن المرجح أنه كان السيف والخنجر وعصا طويلة يتحسس بها الطرق المظلمة، وليقي بها خطر الكلاب التي تعترض طريقه^(١٦).

ثانياً - الشرطة في الأندلس في عهد الدولة الأموية وأنواعها:

اهتم الأمير عبد الرحمن الأول (الداخل) (١٣٨-١٧٢هـ/٧٥٥ - ٧٨٨م) بإنشاء دولة موحدة بأجهزة مدنية وعسكرية لأول مرة في تاريخ الأندلس، بعد أن ظلت لأربعين سنة خلت تفتقد مفهوم الدولة وعنصر الوحدة السياسية، ففكر في تأسيس أول جهاز للشرطة في الدولة الجديدة، وأحاط نفسه بالمؤيدين من موالي الأمويين، كما عهد إلى أقربائه وبعض القادة الموالين من الأجناد بالمناصب الحساسة في البلاد^(١٧).

وكان أول المناصب إحداثاً في دولة الأمويين بالأندلس هو منصب صاحب الشرطة، فبعد انتصار الأمير عبد الرحمن الداخل على يوسف الفهري يوم المسارة، منع اليمانية من دخول قصر الفهري وقصور قرطبة، وخاف على نفسه فاحترس وضم مواليه وجعلهم حراسه، وأنشأ شرطة لتسهر على حراسته وولى عليها عبد الرحمن بن نعيم^(١٨)، وكان هذا أول منصب رسمي ينشأ في الدول الأموية الجديدة، فمكث فيها عبد الرحمن بن نعيم زمناً ثم صرفها الأمير الداخل إلى الحصين بن الدجن بن عبد الله بن محمد بن خفاجة العقيلي الذي استجاب لدعوة الداخل وانضم إلى أنصاره ومؤيديه، وأبلى

بلاء حسنا يوم المسارة في قتال يوسف الفهري وصحبه أعداء الأمير عبدا لرحمن الداخل، وكان الحصين فارساً شهماً وصاحب نخوة وشجاعة، وكان تعيينه على الشرطة بعد ذلك تكريماً لنجدته وبأسه وشجاعته^(١٩).

وأول من تولى قيادة الشرطة من أسرة أبي عبده هو عبد الغافر بن أبي عبده حيث تولاهما للأمير هشام (١٧٢-١٨٠هـ/٧٨٨-٧٩٦)^(٢٠).

وعلى الرغم من تعدد الإشارات إلى الشرطة في الكثير من المصادر الأندلسية وكتب التراجم في عهد الدولة الأموية، إلا أنه لا يعرف إلا القليل عن هذه الخطة واختصاصاتها. فلم تذكر المصادر إلا اسمها أو ألقاب من تقلدها، مع ذكر المعلومات القليلة عن أعمالهم وسلطاتهم، ومن هذه المصادر "المغرب في حلى المغرب" لابن سعيد الذي ذكر أن خطة الشرطة كانت موجودة في الدولة الأموية في الأندلس لكنها نظمت وحددت أسسها وأطرها في خلافة عبد الرحمن الثاني (الأوسط) (٢٠٦هـ-٢٣٨هـ) (٨٢٢م-٨٥٣م)، فقد فصلها عن خطة السوق وأورد لها أحكاماً خاصة بها بينت أهمية الشرطة، إذ يقول ابن سعيد "وهو الذي ميز ولاية السوق عن أحكام الشرطة المسماة بولاية المدينة، فأفردها وصير لواليتها ثلاثين ديناراً في الشهر ولوالى المدينة مائة دينار"^(٢١).

إذ يذكر ابن خلدون أن صاحب الشرطة يسمى في أفريقيا الحاكم وفي دولة الأندلس صاحب المدينة^(٢٢). ولهذا نرى أن صاحب المدينة غير صاحب الشرطة، إلا أن هناك علاقة بينهما، فصاحب المدينة يرأس صاحب الشرطة وجهازها التنفيذي، وصاحب المدينة هو الذي يستخدم سلطة جهاز الشرطة في التحقيقات المدنية، كما كان له حق السيطرة على إدارة المدينة، ويعتقد أنه كان يترأس مجلس أصحاب الشرطة بأنواعها الثلاثة (العليا والوسطى والسفلى) فهم يتبعون له ويأتمرون بأمره حتى أواخر عصر الخلافة، ولكنه لم يكن يملك سلطة تعيينهم أو إقالتهم، فهذه السلطة كانت بيد الخليفة فقط^(٢٣).

فهاتان الوظائف كانتا توجدان في الأندلس في القرنين الرابع والخامس الهجري منفصلة إحداهما عن الأخرى^(٢٤) ودليلنا على ذلك قول ابن سهل في نوازلـه "أن هناك ست خطط تخول لصاحب كل منهما إصدار الأحكام"^(٢٥) ومن البديهي أن الشرطة وصاحب

المدينة من بين هذه الخطط.

إن فصل خطة صاحب الشرطة عن صاحب المدينة، ربما كان لفترة معينة أو لظروف دعت إلى ذلك، لأنه كان يسمى بصاحب الشرطة، وصاحب المدينة وصاحب الليل، وأن هناك ظروفاً حرجية أدت إلى وجود تنسيق في المهام الأمنية بين صاحب المدينة وصاحب الشرطة زيادة في الضبط والاحتراس.

أما الحسبة فهي لا تختلف عن الشرطة إلا لكونها خطة دينية تقوم على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فقد وضع الخليفة عمر بن الخطاب نظام الحسبة، وتخلص واجبات المحتسب في مراعاة أحكام الشرع، والإشراف على نظام الأسواق والحيلولة دون بروز الحوانيت مما يعوق نظام المرور، ومنع مضايقات الجمهور والإشراف على الموازين والمكاييل، واستيفاء الديون ومراقبة الأسعار وغيرها^(٢٦).

فقد أورد ابن عبدون فصلاً للحديث عن صاحب المدينة وصاحب المواريث والحاكم والقاضي والمحتسب لتشابه عمل كل منهم^(٢٧).

أما في الأندلس فقد كانت كثيراً من الأحيان تجمع خطة الحسبة إلى صاحب الشرطة، حيث كان يجمع بين وظيفتي الشرطة والسوق (الحسبة)^(٢٨) ويبدو أنه قبل عهد الأمير عبد الرحمن الثاني كان يقوم صاحب السوق (الحسبة) بعمل أحكام الشرطة بالإضافة إلى ولاية السوق، لأن الخليفة عبد الرحمن الثاني هو الذي فصل ولاية السوق عن أحكام الشرطة وجعل لواليها ثلاثين دينار في الشهر^(٢٩). فقد ذكر ابن حيان في أحداث ٣٦١هـ "نظر الوزير صاحب المدينة بقرطبة جعفر بن عثمان مع صاحب الشرطة والسوق أحمد بن نصر فيما عهد إليه الخليفة المستنصر بالله"^(٣٠).

أما عن علاقة الشرطة بالبريد (العيون) فقد نشأ البريد في الأصل لتأمين وصول الرسائل إلى أصحابها، سواء كانت هذه الرسائل رسمية - تقوم بها الدولة - أو غير رسمية تتمثل برسائل أفراد الرعية، ثم أصبح من واجبات رجال البريد نقل بعض الحاجات التي تلزم الخليفة أو أجهزة الدولة الأخرى، وهذا كان يتطلب تنسيق أمني بين صاحب الشرطة والبريد زيادة في الاحتراس وسرية الرسائل الرسمية وإيصالها بأمان.

فقد اهتم أمراء بني أمية في الأندلس لهذه الفئات، إذ كانت عيونهم تستطلع أخبار العدو، وتسير مع الجيوش، وتلازم الولاة، وخاصة في المناطق القتالية الجديدة، وكان لصاحب البريد الذي كان يطلق عليه أحيانا (صاحب الخبر) أعوان ينتشرون في كل أنحاء البلاد يسمون (المخبرين) أو العيون^(٣١). إذ لم تكن تقتصر أعمالها على الجرائم أو أحوال البلاد بل كانت هناك أنواع من العيون، فهناك العين الذي توظفه الدولة لتسقط أخبار العدو، وهناك العين الذي تجسس على الدولة لصالح العدو^(٣٢) وهناك العميل المزدوج، وهناك العين المتطوع الذي ينقل الأخبار دون أن يكلفه أحد بذلك، وهناك العين الداخلي الذي ينقل أخبار عمال الدولة وموظفيها والرعية بما في ذلك صاحب الشرطة نفسه - ومدى رضى الناس عنهم. وكانت هذه التقارير ترفع إلى صاحب البريد الذي يرفعها إلى الأمير أو الخليفة^(٣٣).

والشرطة في الأصل من توابع القضاة، لأن المراد بها تنفيذ أحكام القضاة، فصاحب الشرطة يتولى إقامة الحدود، ومعاونة عمال الحسبة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتأديب أصحاب المنكرات، وتنفيذ أوامر السلطان ومساعدة عمال الخراج، وإدارة السجون، كما يتولى صاحب الشرطة تدبير الحرس السلطاني^(٣٤).

فكانت الشرطة خادمة للقضاء أو أنها نشأت مع القضاء، ولكنها لم تنفرد بنفسها وتتميز عنه إلا في أيام دولة بني أمية^(٣٥).

ويرى بروفنسال أن سلطة صاحب الشرطة وسلطة القاضي قد تداخلت مع بعضها، وقد تداخلت سلطة الشرطة وسلطة القاضي مع بعضها، لدرجة أن هذين المنصبين كان يعهد بهما إلى شخص واحد في بعض الأحيان، فقد تولى أحمد بن عبد الله بن موسى سنة ٣٦٧هـ/٩٧٧م، منصب صاحب الشرطة وقاضي استجه وقرمونه^(٣٦).

ففي قرطبة كان صاحب الشرطة يأخذ رأي قاضي الجماعة في قضايا الأحوال الشخصية التي تحتاج إلى حل فقهي^(٣٧) ورغم العلاقة التعاونية التي نشأت بين أصحاب الشرطة والقضاء منذ ظهور الخطتين ورغم تحديد الاختصاصات بالنص وبالعرف أو بهما معا. فلم تحل هذه العلاقة من نشوب نزاع - نادراً - بينهما سرعان ما ينهيه الخليفة^(٣٨).

وكان صاحب الشرطة في فترات الحكم الأموي للأندلس وخصوصاً في عهد الحكم المستنصر والمنصور ابن أبي عامر (٣٥٠-٣٦٦هـ/٩٦١-٩٧٦م) يجمع أكثر من خطة في وقت واحد، أي أن صاحب الشرطة كان يحمل ألقاباً لمناصب أخرى جعلت بعض الباحثين يرى أن هذه الألقاب لصاحب الشرطة تشريفية^(٣٩)، بينما يرى باحثون آخرون أن هذه الألقاب التي منحت لصاحب الشرطة، يمكن أن تؤدي إلى اختفاء هذه الخطة وأعمالها أو الالتقاء في صلاحياتها وتداخلها في بعض إلى هذا الحد، كما أن قيام أصحاب هذه الألقاب بانتداب عمال لهم للقيام ببعض المهام التي تدل عليها ألقابهم لا تذكره المصادر كثيراً، كما أن الألقاب الكبيرة كالقضاء وقيادة الجيوش وغيرها من الألقاب لا يمكن أن تتشابه في سلطاتها ونفوذها^(٤٠)، لهذا أرى أن الألقاب التي منحت لصاحب الشرطة لم تكن إلا ألقاباً تشريفية أو فخرية: بل إن أي شخص يتقلد منصب صاحب الشرطة ليس بالضرورة أن يتخلّى عن ألقابه السابقة، بل كان يحتفظ بها فقط كاسم وليس كمنصب، وأن صاحب هذه الألقاب ليس له من النفوذ والسلطة إلا في مجال آخر منصب أو سلطة حصل عليها، وكانت هذه الألقاب التشريفية تمنح لبعض رجالات الدولة أو أصحاب البيوتات الأندلسية تقديراً لخدماتهم التي أدوها أو يؤدونها للدولة، لكن هذا لا يعمم على جميع الرجال الذين تولوا خطة الشرطة، فمن الممكن أن يتولى شخص واحد أكثر من خطة في وقت واحد ويمارسها ممارسة فعلية بمساعدة أعوانه ورجاله، فقد ذكرت بعض المصادر التاريخية أن ابن حيان المؤرخ قد تقلد منصب صاحب الشرطة، ويبدو أن هذا اللقب كان فخرياً أو تشريفياً ليس إلا^(٤١)، وأصبح منح هذه الألقاب النظرية تقليداً جارياً أيام الحكم المستنصر، واستمر طوال الدولة العامية، ولا يستبعد أنه بقي أيام حكومة الجاهورية. وقد كان من بين الذين حملوا لقب "صاحب الشرطة" دون تمارس بالخطة نفسها وتحمل أعبائها العالم اللغوي الكبير أحمد بن إبان بن سيد المتوفى سنة ٣٨٢هـ/٩٩٢م^(٤٢). ففي عهد الحكم المستنصر والمنصور بن أبي عامر كان صاحب الشرطة في قرطبة يجمع أكثر من خطة وفي وقت واحد -كما ذكرنا سابقاً- فقد ولى محمد بن أبي عامر صاحب شرطته ابن الشرفي الذي شغل خطة الشرطة والمواريث والصلاة والخطبة بالمسجد الجامع بقرطبة، ولم يزل يتولاها

حتى توفي سنة ٣٩٦هـ/١٠٠٦م^(٤٣) في حين ولى ابن أبي عامر عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن عبيد الله الرعيني المعروف (بان المشاط) المتوفى سنة ٣٩٧هـ/١٠٠٧م أحكام الشرطة وخطة الوثائق وقضاء استجبه واشونه وقرمونة ومورور وتاكرنا جمعن له^(٤٤).

في حين تذكر بعض المصادر اثنين أو ثلاثة يدعون بأصحاب الشرطة في وقت واحد مع أن بعضهم لم يكونوا يقيمون في قرطبة أصلاً، وهذا يدل على أن خطة الشرطة بأنواعها قد تحولت إلى مجرد ألقاب أو مناصب تشريفية، فقد كان صاحب الشرطة يتولى عدة مناصب أخرى بالإضافة إلى منصبه، لهذا أصبحت هذه المناصب تدل على التنويه أكثر مما تدل على الواجبات الوظيفية نفسها^(٤٥).

وقد كانت الشرطة في الأندلس تنقسم إلى ثلاث شرط: شرطة كبرى، وشرطة وسطى، وشرطة صغرى^(٤٦).

١ - الشرطة الكبرى:

عظم أمر خطة الشرطة في دولة بني أمية بالأندلس، ونوعت إلى شرطة كبرى وشرطة صغرى، فجعل حكم الكبرى على الخاصة "وجعل له الحكم على أهل المراتب السلطانية والضرب على أيديهم في الظلمات، وعلى أيدي أقاربهم ومن إليهم من أهل الجاه، وجعل صاحب الصغرى مخصوصاً بالعامّة، وقد جاء ذكر الشرطة العليا (الكبرى) في نقش أثري يعود تاريخه إلى سنة (٣٥٩هـ/٩٧٠م) (محفوظ في متحف فكتوريا والبرت بلندن)، جاء فيه: "يمن وسعادة الزيادة بن أفلح" وزياد بن أفلح المذكور كان مولى لعبد الرحمن الناصر، ثم أصبح صاحب الشرطة العليا في عهد الخليفة هشام المؤيد^(٤٧)، ونصب لصاحب الكبرى كرسي بباب دار السلطان، ورجال يتبوعون المقاعد بين يديه فلا يبرحون عنها إلا في تصريحه، وكانت ولايتها للأكابر من رجالات الدولة حتى كانت ترشيحاً للوزارة والحجابة^(٤٨).

فصاحب الشرطة الكبرى له الحق في النظر في الشؤون التي يتورط فيها الشخصيات الكبيرة في الدولة؛ فله الحق في النظر والحكم في القضايا والجرائم التي تحدث بين أفراد الطبقة العليا من أهل الأندلس والخاصة منهم، والحكم على كل من

يتعدى منهم بكل قوة وحق، وكان يجلس حول صاحب الشرطة العليا رجال يرون حكمه في قضايا الخاصة، وهؤلاء قد يكونون حكاماً على أحكامه خاصة إذا كان فيها ظلم، أو يكونون من بين الشاهدين على حكمه ومساعدين على تنفيذه، وقد يكونون من هاتين الفئتين أو لأمر آخر غيرها^(٤٩). وكان صاحب الشرطة الكبرى يحمل أحياناً لقب وزير^(٥٠).

٢ - الشرطة الصغرى:

أما صاحب الشرطة الصغرى فكان مخصصاً للعامة وكانت سلطته تقتصر على الدهماء وعامة الناس^(٥١).

٣ - الشرطة الوسطى:

ظهر في عصر الخلافة الأموية وبالتحديد في عهد الناصر لدين الله (٣٠٠-٣٥٠هـ/ ٩١٢-٩٦٢هـ) سنة ٣١٧هـ نظام جديد على خطة الشرطة حيث ظهرت شرطة ثالثة أطلق عليها اسم الشرطة الوسطى. ففي سنة سبع عشرة وثلاثمائة اخترعت خطة الشرطة الوسطى بين الشرطتين العليا والصغرى، ولم تكن قبل الناصر لدين الله، وكان أول من أحدثها حيث لم يكن قبل ذلك إلا شرطتين الصغرى والكبرى ثم استمرت بعده، وترتب رزقها وسطاً بين رزقي العليا والصغرى، وولاها يومئذ سعيد بن حدير فكان أول من تقلدها آنذاك^(٥٢).

وأصبح كل نوع من أنواع الشرطة يختص بطبقة معينة من الناس، فكان لصاحب الكبرى الحق في التصرف في الشؤون التي يتورط فيها الشخصيات الكبيرة في الدولة، أم الصغرى فسلطته تمشي على الدهماء وعامة الناس، وإن هاتين الطبقتين كانتا على طرفي نقيض، وهذا ما يجعلنا نتوقع وجود طبقة جديدة من الناس من التجار وصغار الموظفين الذين يقومون بأعمال بعض الخطط حيث نشأت هذه الطبقة في العصر الذهبي في قرطبة عندما بلغت أوج ازدهارها، ومع الزيادة الكبيرة الملحوظة في السكان كان الخليفة عبد الرحمن الناصر يرى ضرورة إنشاء هذا النوع من الشرطة الوسطى وذلك لتلائم وجود الطبقة الجديدة من الناس^(٥٣) والتي تعتبر وسطاً بين العامة والشخصيات البارزة والمهمة في الدولة. وكما هو واضح فإن تقسيمات الشرطة في الأندلس راعت

التقسيم الطبقي للمجتمع الأندلسي.

ثالثاً - أسماء بعض من تولى منصب صاحب الشرطة:

ومن أصحاب الشرطة أيام الأمير عبد الرحمن الأوسط (٢٠٦-٢٣٨هـ/٨٢٢-٨٥٢م) الحكم (محمد بن كليب) بن ثعلبة التي تمت ترقيته إلى الوزارة، ثم صار صاحب الشرطة سعيد بن عياض القيسي^(٥٤) وكان صاحب الشرطة هشام بن محمد بن عثمان المصحفي قائداً لطرطوشة وكورة بلنسية^(٥٥). أي أنه كان يجمع بين السلطتين العسكرية والأمنية.

وفي زمن الأمير عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن (٢٧٥-٣٠٠هـ/٨٨٨-٩١٢م) كان من أصحاب الشرطة موسى بن زياد ثم ولي مكانه لما ولي القضاء يحيى بن زياد، ثم توفي يحيى بن زياد وبقيت الشرطة دون والٍ لمدة سنتين، وبعد ذلك وليها وليد الكلبي وبقي عليها حتى توفي^(٥٦).

وممن تولى الشرطة إبراهيم بن حسين بن عاصم المتوفى سنة ٢٦٣هـ، وتولاها كذلك أخوه عبد الله بن حسين بن عاصم في عهد الأمير محمد بن عبد الله وكان شاعراً رقيقاً، وقتل في الفتنة البربرية سنة ٤٠٣هـ/١٠١٢-١٠١٣هـ^(٥٧).

وفي عهد الأمير عبد الله تولى الشرطة العليا (صاحب المدينة) أبو العباس أحمد ابن أبي عبده، وكذلك أبو عثمان عبيد الله بن محمد الغمر بن أبي عبده^(٥٨).

وفي سنة ٣٠٢هـ في خلافة عبد الرحمن بن محمد الناصر (٣٠٠-٣٥٠هـ/٩١٢-٩٦١م) ولي محمد بن أبي زيد الشرطة العليا وكان قد تولى الشرطة الصغرى من قبل^(٥٩)، وفي عهده كذلك حصرت ولاية الشرطة العليا في أولاد الوزير القائد أبي العباس أحمد بن محمد، فتولاها أولاده الثلاثة عباس وعبد الله وعيسى، وتولاها كذلك حفيده أحمد بن عيسى^(٦٠). وفي سنة ٣٠٠هـ/٩١٢م أمر عبد الرحمن الناصر قاسم ابن وليد الكلبي الشرطة العليا ثم وليها عيسى بن أحمد بن أبي عبده^(٦١).

وكان أول من ولي منصب صاحب الشرطة الوسطى هذا المنصب هو سعيد بن سعيد بن حدير^(٦٢)، ويشير المقرئ إلى أن عدد الشرطة في قرطبة في عهد الخليفة

الناصر لدين الله قد بلغ ٤٣٠٠ شرطي "وكانت قرطبة آن ذاك أم المدائن وقاعدة الأندلس وقرارة الملك، وكان عدد شرطتها أربعة آلاف وثلاثمائة"^(٦٣). وهذا الرقم كبير لذلك أعتقد أنه كان يشمل جميع العاملين بالشرطة بأنواعها الثلاث، هذا بالإضافة إلى قسم من هذه الشرطة كان مختصا بالموكب وترتيبها.

وتولى الشرطة الكبرى في عهد المستنصر بالله (٣٥٠-٣٦٦هـ/٩٦١-٩٧٦م) أحمد بن نصر، وعلى الشرطة الوسطى محمد بن أبي عامر^(٦٤). وفي يوم الاثنين من ذي القعدة سنة ٣٦٠هـ وافى الخبر بإقلاع صاحب الشرطة العليا عبد الرحمن بن محمد من مدينة اشبيلية بالأسطول منصراً إلى المريه^(٦٥).

ويشير ابن حيان إلى عدد من أصحاب الشرطة الذين حضروا إلى قصر الزهراء لتهنئة الخليفة الحكم المستنصر بعيد الفطر يوم السبت من شوال ٣٦٢هـ، وكان هذا تعبيراً واضحاً عن ولاء الشرطة ومروءيتها للخليفة لا سيما وأنهم مسؤولون عن الأمن والنظام في البلد.

ويذكر عدد من أصحاب الشرطة العليا وهم:

- ١ - يحيى بن عبيد الله بن يحيى بن إدريس.
- ٢ - أحمد بن عيسى بن فطيس.
- ٣ - صاحب العليا والحشم قاسم بن محمد بن طحلس.

ومن أصحاب الشرطة الوسطى:

- ١ - عبد الرحمن بن محمد بن هاشم.
- ٢ - محمد بن عبد الله بن عامر^(٦٦).

وفي عهد هشام بن الحكم (٣٦٦-٣٩٩هـ/٩٦١-٩٩٤م) "تولّى عقد الشهادة على الناس في البيعة بين يديه وكيله وصاحب شرطته الوسطى والسكة والمواريث أبو عامر محمد بن أبي عامر"^(٦٧). وهذا يدل أن هناك تنسيقاً ما بين الشرطة الوسطى ودار السكة، فالسكة تمثل مهمة اقتصادية أمنية، خاصة إذا أصيبت بالزيف إلى جانب المواريث ذات الطابع الاجتماعي المتسم بتوزيع الحصص بين الورثة على أسس شرعية وهذا النظام

ينطبق على أملاك المسلمين وغير المسلمين كأهل الذمة والمستعربين واليهود تحت إشراف القاضي. وفي عهد هشام بني الحكم كان صاحب الشرطة الكبرى هشام بن محمد^(٦٨).

وتولى إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحضرمي الشرطة والصلاة والخطبة بالمسجد الجامع بقرطبة، ويكنى أبا اسحق وقد توفي سنة ست وتسعين وثلاثمائة^(٦٩)، وتولى الشرطة أمية بن أحمد بن حمزة القرشي الأموي من أهل قرطبة ويكنى أبا العاص شاوره محمد بن يبيى بن زرب، فقد ولي أحكام الشرطة، وكان متأخراً في علمه وعقله^(٧٠).

وتولى الشرطة محمد بن يحيى بن عبد العزيز المعروف بابن الخراز، ولي أحكام الشرطة بقرطبة وأقعد ولزم داره في آخر عمره نحو سبعة أعوام فسمع الناس أكثر روايته، وتوفي سنة ٣٦٩هـ/٩٨٠م^(٧١).

وولى الشرطة العالم الشاعر عبيد الله بن يحيى بن إدريس ثم ولي الوزارة وتوفي سنة ٣٥٢هـ/٩٦٤م، ووليها محمد بن يحيى بن خليل المتوفى سنة ٣٧٠هـ/٩٨١م^(٧٢).

رابعاً - سمات ومهام صاحب الشرطة:

كان الخليفة يقلد صاحب الشرطة في عاصمة الخلافة ويخلع عليه^(٧٣) وربما جعل ذلك لوزيره، وأما في الولايات، فكان الوالي يختار صاحب شرطته، إلا إذا كان الخليفة قد انتدب من طرفه صاحباً للشرطة، وفي هذه الحالة لا يمكن للوالي إقالته إلا بإذن من الخليفة الذي عينه، اللهم إلا إذا ارتكب هفوات لا يمكن التغاضي عنها وإيقاؤه معها^(٧٤).

فقد كان تقليد بعض الأمراء لصاحب الشرطة، فقد أورده المقري كاملاً^(٧٥)، يبدأ الظهير بالمديح والإطراء لصاحب الشرطة، ثم يأخذ بتحديد مهامه، ويوصيه بأن يراقب الله تعالى في أوامره ونواهيه، وأن يتقدم إلى عمله بحزم لا يخمد توقده وأن يقدم للاحتراس من عرف اجتهداه، ويمضي الظهير بالحث على العدل والاستقامة وملاحقة أهل البغي، وقطع دابر الشر وحسمه مراعيًا بذلك أوامر الله ونواهيه^(٧٦). وكان تعيين صاحب الشرطة يتم من أهل العصبية، ثم صار فيما بعد يعين ممن يوثق بهم من الموالى المخلصين للحاكم أيام الترك والبربر عندما أبعد العرب عن هذه الخطة، ويرجع الخلل

للدولة عن طريق العصبية وعن طريق المال^(٧٧). لهذا كانت الشرطة وظيفة دينية، كانت من الوظائف الشرعية توسع النظر فيها عن أحكام القضاء قليلاً فيجعل للتهمة في الحكم مجالاً، وكان عليه النظر في الجرائم وإقامة الحدود، وفرض العقوبات الزاجرة قبل ثبوت الجرائم ومباشرة القطع والقصاص حين يتعين، وكان يقيم التعزيز والتأديب في حق من يرتكب الجريمة. وانقسمت الشرطة قسمين منها وظيفة التهمة على الجرائم وإقامة حدودها، ومباشرة القطع والقصاص ونصب لذلك حاكم يحكم فيها بموجب السياسة دون مراجعة الأحكام الشرعية^(٧٨).

ويذكر ابن عبد ربه في كتابه "العقد الفريد" صفات صاحب الشرطة فيقول فيه: بعث عبد الملك بن مروان الحجاج بن يوسف والياً على العراق فلما وصل الكوفة خطب خطيب "قال دلوني على رجل أوليه الشرطة فقل له، أي الرجال تريد؟ قال: أريده دائم العبوس، طويل الجلوس، سمين الأمانة، أعجم الخيانة، لا يخفق بالحق على مر، يهون عليه سؤال الإشراف في الشفاعة فقل له: عليك بعبد الرحمن بن عبد التميمي، فأرسل إليه فاستقبله فقال له: لست أقبلها إلا أن تكفيني عمالك وولدك وحاشيتك، فقال: يا غلام ناد من طلب إليه منهم حاجة فقد برئت الذمة منه"^(٧٩).

وقد وضع ابن عبدون السمات التي يجب أن يتحلّى بها الحاكم إذ رأى: "أن يكون رجلاً خيراً عفيفاً غنياً عالماً متحكماً في علوم الوثائق ووجوه الخصومات، ويكون ورعاً لا يرتشي ولا يميل، ويجري في حكمه وأمره إلى الحق والاعتدال، ولا يخاف في الله لومة لائم، ويكون أكثر حرية في حكمه إلى الإصلاح بين الناس، ويضرب له في بيت المال أجرة تقوم به لاستلزامه ذلك، وتركه ما يلزمه من أمر معيشته والنظر في أموره"^(٨٠).

ويقول ابن رضوان المالقي: إن على الوالي أن يلزم صاحب الشرطة ألا يبحث عن شيء من الحدود كلها أصلاً إلا أن يجاهر بها صاحبها أو يشتكي إليه بفعل شيء منها^(٨١).

ويشير ابن حيان في كتابه المقتبس إلى أن لصاحب الشرطة بعض سلطات القاضي، فيقوم أحياناً بتنفيذ بعض الحدود بعد أن يصدر القاضي الحكم، وربما يكون قد نظر في الحدود، فكان صاحب الشرطة مسؤولاً عن الأمن والضرب على أيدي العابثين منهم^(٨٢).

وقد كان كثير من أصحاب الشرطة في الأندلس يحكمون ربما بالإعدام دون الرجوع إلى الحاكم^(٨٣). وكان يدخل في سلطاته أن يتخذ الإجراءات لمجرد الشبهة، وأن يهدد أي إنسان قبل أن تثبت الجريمة عليه بالدليل، على أن الناس جميعاً لم يكونوا يخضعون لسلطانه، وإنما كان يخضع لسلطانه أفراد الطبقات السفلى وبخاصة جميع المشتبه في أمرهم، وأصحاب السمعة السيئة، ولكنهم كانوا يفرقون في الأندلس بين الشرطة الكبرى والشرطة الصغرى، فقد كان لممثل الشرطة الكبرى أن يتخذ الإجراء حتى ضد كبار عمال الدولة إذا اقترفوا إثماً، على حين لم يكن ممثل الشرطة الصغرى يتصرف إلا مع الطبقات السفلى^(٨٤).

وقد وضع صاحب الشرطة لمعونة أصحاب المظالم والحكام والتعازير وإقامة الحدود. ويمكن القول أنه وضع من أجل تثبيت هذين وهما:

الأول: معونة الحكام من أصحاب المظالم وأصحاب الدواوين في حبس من أموره بحبسه، وإطلاق من أموره بإطلاقه، وإحضار من كتب له بإحضاره.

الثاني: النظر في الجنايات وإقامة الحدود على من وجبت إقامتها عليهم^(٨٥).

وقد يكون بعض أصحاب الشرط من العلماء والفقهاء، مثل ابن المشاط، الذي كان من أهل قرطبة وكان من أهل العلم والفهم والمعرفة واليقظة والذكاء، وحافظاً للقرآن اتصل بالمنصور محمد بن عامر فولاه أحكام الشرطة وخطة الوثائق، وقضاء استجه وقرمونه ثم صرف عنها وولاه أحكام الحسبة المدعوة بولاية السوق وقضاء جيان ثم قضاء بلنسية وأعمالها سنة سبع وتسعين وثلاثمائة^(٨٦).

وتولى الشرطة في عهد الأمير محمد، عبد الله بن حسين بن عاصم وكان شاعراً رقيقاً^(٨٧). وتولى الشرطة عبيد الله بن يحيى من أهل قرطبة ويكنى أبا عثمان، وقد كان بارعاً في الشعر وفي السنن والآثار والنسب الشريف، وكان عالماً متواضعاً شريفاً بصيراً بالأفضية وما يدور فيها كل هذا كان دافعاً لاختياره لأحكام الشرطة ثم ولى الوزارة^(٨٨).

أما عبيد الله أحمد بن العلي بن وهب فولاه الناصر عبد الرحمن، وكان قائداً جليلاً المقدار حميد الآثار، ولاء طليطلة وأعمالها ثم رفع رزقه إلى أرزاق الوزراء مع مقامه

على خطته في الشرطة العليا^(٨٩). إلا أن هذا لا يعني أن جميع من تقلد هذا المنصب تتوافر فيهم جميع هذه الخصال، فقد تولى الشرطة أمية بن أحمد القرشي الأموي من أهل قرطبة، ويكنى أبا العاص توفي سنة ٣٩٣هـ وقد كان متأخراً في علمه وعقله^(٩٠).

أما محمد بن يحيى بن عبد الله بن قاسم المتوفى سنة ٤١١هـ/١٠٢١م فقد تولى خطة الشرطة وكان قليل العلم^(٩١). وهذا يدل على أن اختيار صاحب الشرطة لا يخضع دائماً لكفاءة صاحبه وإنما لارتباطات وعلاقات مع أصحاب القرار.

وفي كثير من الأحيان كان صاحب الشرطة يقوم ببعض المهمات العسكرية والدبلوماسية والإنشائية بالإضافة إلى وظيفته. فقد أمر الخليفة الناصر سنة ٣٤٧هـ/٩٥٩م صاحب الشرطة أحمد بن يعلي بالخروج غازياً إلى بلد الشيعي معد ابن إسماعيل صاحب أفريقيا^(٩٢). وكان صاحب الشرطة هو قائد الجيش في بعض الأحيان حيث يذكر ابن حيان أن الخليفة المستنصر بالله (٣٥٠-٣٦٦هـ/٩٦١-٩٧٦م) طلب من مولاه أحمد بن سعيد الجعفري صاحب الشرطة العليا النهوض، فمن استركب معه من طبقات الجند والوفود والحرس بالتعبئة الكاملة إلى مكان اضطراب جعفر وعلي ومعهم خزر من بربر التبر من منية ابن عبد العزيز إلى الزهراء والتقدم بهم إلى المدينة وذلك لإظهار الموكب البهيج الذي يتناسب وحضور الخليفة^(٩٣) وكلف الخليفة المستنصر بالله صاحب الشرطة هشام بن محمد بن عثمان بالخروج على صائفة هذا العام للمغرب^(٩٤).

وكلف كذلك صاحب الشرطة أحمد بن نصر بنقل دار البرد من غرب قرطبة إلى دار الزوامل التي بالمصارة في طرف قرطبة، كما كلفه بعد أن أعطاه ولاية السوق بتوسيع المحجة العظمى لسوق قرطبة لضيقها وهدم الحوانيت من أجل التوسيع^(٩٥)، وكان الخليفة الحكم المستنصر يعهد لصاحب الشرطة والسوق بأعمال البر لتوزيع الأموال على الضعفاء والمساكين وأبناء السبيل^(٩٦).

وفي سنة ٣٦٠هـ/٩٧١م كلف صاحب الشرطة هشام بن محمد بن عثمان وقائد طرطوشة وكورة بلنسية بمهمات دبلوماسية خاصة مثل استقبال الوفود المسيحية التي تأتي لزيارة الخليفة المستنصر وذلك لقرب منطقة عمله من الدويلات المسيحية الشمالية،

وللتعبير عن الولاء والسلام والصداقة بين قرطبة وإمارة برشلونة^(٩٧).

وكان الخليفة يعين صاحب الشرطة بأنواعها الثلاثة، وكان لصاحب الشرطة أعوان يساعدونه في المهمات والواجبات المكلف بها، وكانوا يخضعون لأوامره، ثم أنهم يعملون تحت إشرافه، فقد اتضح أن صاحب الشرطة عندما كان يقوم بتنفيذ مهمة أو يريد القبض على أحد المطلوبين، فهو يقوم بالسير بين يديه عرفاء المحارس، وعدة من الفرسان والفرانقيين^(٩٨) - وهم أصحاب الشرطة، فكانوا يقومون بنقل الأخبار بين العاصمة وقادة الجيش في جبهات القتال، أو يكلفون بالمساهمة في نقل الأموال إلى تلك الجبهات، وكان عددهم كبير، ولهم عرفاء - والشرطة^(٩٩)، وقد بلغ عدد موظفي الشرطة في مدينة قرطبة أربعة آلاف وثلاثمائة^(١٠٠).

وكان هناك فئة تساعد صاحب الشرطة في عمله وهم فئة حراس الليل وهذه الفئة نفسها المسماة العسس، أو الطواف في الليل، والداريون وغيرهم والذين كانت مهمتهم حراسة المنازل والأسواق وأبواب المدينة من اللصوص من أجل عدم سرقتها وتثبيت الأمن والراحة لسكان المدينة^(١٠١)، ويكون الحارس الواحد منهم معه سراج وكلب وسلاح ليحمي نفسه من هجمات اللصوص^(١٠٢).

وكان لهؤلاء الأعوان أجرهم من بيت المال، وكان لهم مواعيد محددة للعمل ومن يعمل في غير تلك المواعيد المقررة له أجره الخاص، كذلك كان للأعوان الذين يخرجون إلى البادية أجر أعلى من الذين يعملون داخل المدينة ويحدد الفقهاء ذلك^(١٠٣).

أما عن سمات هؤلاء الأعوان فقد كان صاحب الشرطة لا يستعمل من كان شريباً ولا عضوياً أو غائظاً ولا مهذاراً كثير الكلام واللدن ويهذب ذلك منهم، فإن هؤلاء فساق، ولا يمكن عوناً أن يكلم امرأة إلا من عرف خيراً عفيفاً، ويكون شيخاً، لأنه موضع رشوة وظنة وفسق، لأنه إن كان شاباً، أول ما يصنع مراودتها ويمنيها ويخدعها، فأؤكد الأمور أن يترقب هذا الأمر، ويمنع منه جملة واحدة^(١٠٤) أي أن الحاكم يجب أن يختارهم من المشهورين بالعفاف والخير والعلم والورع.

وكان صاحب الشرطة يوزع أعوانه في أجزاء المدينة - الحارات أو الأرباع أو

الأسباع- ويجعل لكل مجموعة رئيساً (نقيباً أو عريفاً) يكتب الرقاع المرفوعة إليه، وفي أي شيء رفعت، وأي صاحب مصلحة رفعها ويعمل في كل هذه التقارير الواردة إليه تقريراً واحداً جامعاً يرفعه كل يوم إلى رئيسه، الذي يقوم بدوره بدفعه إلى الأمير أو الإمام وذلك لإقامة الحد أو القصاص في ديوان الشرطة الذي ينعقد بشكل متداول لاتخاذ القرارات وتنفيذ أوامر الخليفة أو الوالي^(١٠٥).

ولضمان حسن تنفيذ مهام وظيفة الشرطة كان على صاحب الشرطة أن يجند تحت إمرته رجالاً مخلصين وغير متحيزين وكان يحاول اختيارهم أحياناً غرباء عن المدينة أو المنطقة التي كان مسؤولاً عنها. وذلك حتى يقوموا بتطبيق قراراته، فقد ولى مروان بن الحكم مصعب بن عبد الرحمن على شرطته، قال مصعب: "إني لا أضبط المدينة كحرس المدينة، فأعني رجالاً من غيرها، فأعانه بمائتي رجل من أهل دايلة"^(١٠٦).

ويذكر ابن الخطيب أن الجيش الأموي في أيام تطوره على عهد المنصور نفسه، كان هناك عدد من الشرط المتصرفين في خدمة الجنود، بلغوا نحو مئتي فارس^(١٠٧).

وكان لصاحب الشرطة زي خاص يخلع عليه ليعرفه الناس، ويرد في المصادر عن تقليد صاحب الشرطة "وخلع عليه الخليفة"^(١٠٨) ويبدو أن من بين هذه الخلع السيف والخاتم والملابس كالقباء والمنطقة والشاشية^(١٠٩) ويفهم من ذلك أن زي الشرطة كان ذا طابع عسكري.

أما أسلحة الشرطة فلا تخرج عن أسلحة الجند في أحوال القتال، أما في الأحوال العادية فقد تميز الشرطي بسلاح (الطبرزين) وهو مدية تعلق في الوسط ولعله نوع من الخناجر^(١١٠) أما أسلحة القتال فهي السيوف والحراب والنشاب والرماح، وذكر ابن الجوزي المطارد والترسة من أسلحة الشرطة^(١١١) وكانوا يستعملون المقرعة والقلوس للتأديب، والسياط لإقامة الحدود التي فيها جلد، وكان رجل الشرطة يحمل معه القيود والأصفاد لتكبييل المجرمين^(١١٢).

خامساً - الشرطة في عهد الفتنة القرطبية:

وبدأت وظيفة صاحب الشرطة التي كانت تسعى للحفاظ على أمن الدولة واستقرار الناس في بيوتهم ومدنهم تفقد قوتها واستقرارها في الفترة ما بين عام ٣٩٩-٤٢٢هـ/ ١٠٠٩-١٠٣١م (الفتنة القرطبية)، وذلك عندما أخذت الدولة الأموية تفقد استقرارها السياسي بكثرة تعاقب الخلفاء، فهذا الأمر أدى إلى كثرة من تعاقبوا على خطة الشرطة، فقد كان كل خليفة يبايع له، يعمل على أن يعين صاحب الشرطة من رجاله وأتباعه ممن يثق بهم، ويعزل من كان يشغلها بل ربما قتله. فقد صلب الخليفة محمد بن هشام بن عبد الجبار حاكم المدينة عبد الله بن عمر عندما وثب على قرطبة سنة ٣٩٩هـ/ ١٠٠٩م^(١١٣).

أما صاحب الشرطة العالم عبد الله بن حسين بن إبراهيم بن حسين بن عاصم المعروف بابن الغربالي، فقد قتله البرابرة يوم دخولهم قرطبة سنة ٤٠٣هـ/ ١٠١٣م^(١١٤). وفي أيام الخليفة محمد المهدي عين الفقيه أحمد بن عبد الرحمن بن غالب بن حزم الحكم بالجانب الغربي من قرطبة^(١١٥). ومن خلال هذا النص نستطيع أن نقرر أن خلفاء الفتنة ربما قسموا قرطبة إلى مناطق، وعينوا على كل منطقة منها صاحب شرطة وذلك لكثرة الحوادث في ذلك الجانب، أو لأن الجانب الغربي تقع فيه قصور الأغنياء من أهل قرطبة مما يستدعي قوة خاصة لحمايته وضبط الأمن فيه^(١١٦).

وقد ولي الشرطة في فترة الفتنة القرطبية: محمد بن محمد بن إبراهيم بن سعيد القيسي وكان من أهل الصرامة في أحكامه، وأحمد بن الحسين بن حي بن عبد الملك، ومحمد بن يحيى بن عبد الله بن قاسم ويعرف بابن الخفاريه توفي سنة ٤١١هـ/ ١٠٢٨م^(١١٧). وقد عين محمد بن المغيرة ابن عم المهدي وأجلسه على كرسي الشرطة على باب، ومحمد بن يونس توفي سنة ٤١٨هـ^(١١٨).

وفي عصر الطوائف (الجهالة وبني عباد والمرابطين) اتسمت خطة الشرطة بالاستقرار، فقد اعتمد كل أمير من أمراء الطوائف على صاحب شرطة يتم اختياره من البيوتات الأندلسية المعروفة من العرب والموالي. فقد استعان أكثر أمراء الطوائف بالمالك الأسبانية التي كانت ترسل فرق المرتزقة لكي تعين بعضهم على بعض وكان

هدفها القضاء على الوجود العربي في الأندلس وتمزيقه لهذا اعتمد كل أمير من أمراء الطوائف على صاحب الشرطة، ونظرا لأهمية هذا المنصب كان يشترط فيه شروط وصفات تؤهله لهذا المنصب الخطير، كأن يكون من أهل العصبية من العرب أو من مواليهم، فيمن يوثق بكفائه^(١١٩).

ففي غرناطة في عهد أسرة بني زيري شغل هذه الوظيفة بربر صنهاجه وأيضاً اليهود، إذ كانوا يؤلفون الكثرة الغالبة من سكان بعض المدن في القرن الثامن الميلادي كغرناطة التي كانت تعرف، كما ذكر الحميري في كتابه الروض المعطار^(١٢٠) (بأغرناطة اليهود) لأن نازليها كان يهوداً وكذلك اليسانة^(١٢١) وفي قرطبة عهد أبو الوليد بن جهور إلى الفقيه حسن بن محمد بن ذكوان المتوفى سنة ٤٥١ هـ أحكام الشرطة والسوق ثم رقى إلى قاضي الجماعة^(١٢٢).

وتولى أحكام الشرطة والسوق في هذا العهد أيضاً الفقيه عبد الرحمن بن مخلد بن عبد الرحمن حتى وفاته عام ٤٣٧ هـ^(١٢٣).

وفي عهد الجهاورة تولى خطة الشرطة مضافة إلى خطة السوق الوزير أبو بكر محمد بن الليث بن حريش، واستمر يمارس هذه الوظيفة بعد سقوط إمارة الجهاورة فقد عرضت عليه قضية سنة ٤٥٧ هـ/١٠٦٥ م^(١٢٤).

وفي عهد بني عباد تولى خطة الشرطة الفقيه محمد بن مكي بن أبي طالب بن محمد من أهل قرطبة ويكفي أبا طالب، وقد جمعت له مع السوق والأحباس وأمانة الجامع^(١٢٥).

وعندما أصبحت الأندلس ولاية مرابطية، تولى أحكام الشرطة بقرطبة ولمدة طويلة عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن مخلد المتوفى سنة ٥١٥ هـ، وهو حجة بالمذهب المالكي وله مكانة وقدر عند أمرائهم^(١٢٦).

فقد ذكر ابن عبدون وهو من الذين خدموا في بلاط علي بن يوسف أنهم منعوا صوائف الحشم والعييد التابعين لولاة الأمر من التلثم -وهو شعار المرابطين- وأن لا يتلثم الأصنهاجي أو لمتوني أو لمطي، فهذا يدل على مراقبة المرابطين لأحوال الرعية، وربما كلف بالأمر صاحب الشرطة أو صاحب السوق^(١٢٧).

سادساً - الخاتمة:

نتبين مما سبق أن خطة الشرطة كانت من المناصب المهمة والبارزة في الدولة الأموية الثانية في الأندلس. إذ تفيد الروايات أن صاحب الشرطة كان يقلد من قبل الخليفة نفسه في عاصمة الخلافة ويخلع عليه. حتى إن صاحب الشرطة كان قريباً من الخليفة لدرجة تجعله يتدخل في الشؤون الخاصة له.

وقد اختلفت المصادر التاريخية في ذكر المهام والوظائف المنوطة بصاحب الشرطة بأقسامها (الكبرى والوسطى والصغرى)، إذ أسندت إليه الروايات تفقد أحوال الرعية، ومعاونة الحكام وأصحاب الدواوين والمظالم وفي حبس من أمروه بحبسه، والنظر في أمور الجنايات، وإقامة الحدود والعقوبات، وتعزيز من وجب تعزيزه، وإقامة الحد، أي أن اختصاصاته كانت نوعين، قضائية وإدارية.

هذا بالإضافة إلى قيام صاحب الشرطة ببعض المهمات العسكرية (قيادة الجيوش و الأساطيل)، والمهام الدبلوماسية كاستقبال الوفود الأجنبية الوافدة إلى الخليفة أو توديعها، كما أنيط به المهمات الإنشائية، بالإضافة إلى القيام ببعض الأعمال التي تتعلق بالبر كتوزيع الأموال على الضعفاء والمساكين وأبناء السبيل.

ونظراً لاتساع مهامه وواجباته، كان لصاحب الشرطة بأنواعها (الكبرى والوسطى والصغرى)، أعوان يساعده، تتوافر فيهم صفات وسمات تميزهم عن غيرهم من أفراد الرعية، كما تميز صاحب الشرطة بزي يخلع عليه ليعرفه الناس.

فنظام الشرطة لم ينشأ بصلاحياته واختصاصاته مرة واحدة. وإنما تطورت اختصاصاته من العسس إلى الحسبة إلى ما يسمى بالشرطة ورئيسها صاحب الشرطة، وما ارتبط بهذه الخطة ارتباطاً وثيقاً، كخطة الطواف بالليل أو الداربون أو العسس أو البياتي.

ومهما اختلفت المسميات لصاحب الشرطة من وقت إلى آخر وما طرأ عليها من تطور لوظائفها، إلا أن وظيفته كانت تركز على استتباب الأمن والنظام في الدولة.

سابعاً - المصادر والمراجع:

(١) المصادر:

١. ابن الآبار، أبو عبد الله محمد بن عبد ربه ابن أبي بكر القضاعي، **الحلة السيرة**، الجزء الأول، تحقيق: حسين مؤنس، الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٦٣.
٢. ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، **الكامل في التاريخ**، تحقيق: نخبة من العلماء، دار الكتاب العربي، ط٦، ج ١١، بيروت، ١٩٨٦.
٣. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ/١٢٠٠م)، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، نسخة مصورة عن الطبعة الأولى، بمطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، سنة ١٣٥٧هـ، (دار صادر، بيروت)، ج ٥.
٤. ابن الخطيب، لسان الدين أبو عبد الله محمد التلمساني، **أعمال الإعلام فيمن بويح قبل الاحتلال من ملوك الإسلام**، تحقيق ليفي بروفنسال، القسم الثاني، ط٢، بيروت، دار الكشف، ١٩٦٥م.
٥. ابن الفريسي، أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي، **تاريخ علماء الأندلس**، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٦م.
٦. ابن القوطية، أبو بكر محمد بن عمر القرطبي، **تاريخ افتتاح الأندلس**، نشر خوليان،
٧. ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبد الملك، **الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم**، تحقيق ونشر السيد عزت العطار الحسيني، ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٦.
٨. ابن حيان، أبو مروان حيان بن خلف بن حسين، **المقتبس من أنباء الأندلس**، تحقيق: محمود علي مكي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، أحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٩٠هـ/١٩٧١م، الجمهورية العربية المتحدة.

٩. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد المغربي، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦١م.
١٠. ابن سعيد، أبو الحسن علي بن موسى بن سعيد المغربي الأندلسي، المغرب في حلى المغرب، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٦٤م.
١١. ابن عبد ربه، الفقيه أحمد بن محمد الأندلسي، العقد الفريد، تحقيق: أحمد أمين، أحمد الزين، إبراهيم الأبياري، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٤٦م.
١٢. ابن عبدون، محمد بن أحمد التجيبي، في القضاء والحسبة، (ضمن ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب)، تحقيق: ليفي بروفنسال، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة، ١٩٥٥م.
١٣. ابن عذاري، أبو العباس أحمد بن محمد المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ومراجعة: ج. س. كولال، وليفي بروفنسال، دار الثقافة، ط ٣، ج ٢، بيروت، ١٩٨٣م.
١٤. الإدريسي، وصف المغرب وأرض السودان والأندلس، مأخوذة عن كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، طبع في مدينة ليدن المحروسة، بمطبع برييل سنة ١٩٦٨ المسيحية.
١٥. أزهار الرياض في أخبار عياض، تحقيق مصطفى السقا، إبراهيم الإبياري، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٤٠م، ج ٢.
١٦. البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ومراجعة ج. س. كولال، وليفي بروفنسال، دار الثقافة، الطبعة الثالثة، الجزء الثالث، بيروت، ١٩٨٣م.
١٧. التكملة لكتاب الصلة، نشر وتصحيح عزت العطار الحسيني، القاهرة، ١٩٥٦م.
١٨. الحميري، أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن عبد المنعم (ت ٩٠٠هـ/١٤٩٥م)، الروض المعطار في خبر الأقطار: تحقيق: إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٤م.

ريبير، مدريد، ١٩٢٦م، تحقيق: عبد الله أنيس الطباع، دار النشر للجامعيين، بيروت، ١٩٥٨م.

١٩. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ/٩٢٢م)، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، (١٩٦٠-١٩٦٨)، ج ٦.

٢٠. الطرطوشي، أبو بكر محمد بن محمد بن الوليد الفهري المالكي الشهير بابن أبي رندقه الطرطوشي (ت ٥٢٠هـ)، سراج الملوك، بوب وعلق على ألفاظه بمعرفة المكتبة المحمودية التجارية، ميدان الجامع الأزهر بمصر، الطبعة الأولى، المطبعة المحمودية التجارية، مصر، ١٣٥٤هـ/١٩٣٥م.

٢١. القلقشندي، أبي العباس أحمد بن علي، صبح الأعشى في صناعة الانشاء، ج ٥، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، ١٩٦٣م.

٢٢. مؤلف مجهول، توفي في أواخر القرن الخامس الهجري، العيون والحدائق في أخبار الحقائق، ج ٤، ق ١، تحقيق: نبيلة عبد المنعم، مطبعة النجف، بغداد، ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م.

٢٣. مؤلف مجهول، أخبار مجموعة في فتح الأندلس وذكر أمرائهم رحمهم الله والحروب الواقعة فيما بينهم، طبع في مدينة مجريط، سنة ١٨٦٧ المسيحية، مكتبة المثني، بغداد.

٢٤. المالقي، أبي القاسم ابن رضوان، الشهب اللامعة في السياسة النافعة، تحقيق: علي سامي النشار، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط ١، ١٩٨٢م.

٢٥. المقتبس في أخبار بلد الأندلس، تحقيق: عبد الرحمن علي الحجي، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٥م.

٢٦. مقدمة ابن خلدون، دار البيان، بيروت، ١٩٧٨م.

٢٧. المقدمة، تحقيق: عبد الواحد وافي، القاهرة، ج ٢.

٢٨. المقرئ، الشيخ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد التلمساني، نفح الطيب في

غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: احسان عباس، دار صادر، بيروت، الجزء السابع، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م.

(٢) المراجع:

١. أبو ارميله، هشام، نظم الحكم في عصر الخلافة الأموية في الأندلس، المكتبة العالمية، ١٩٨٠.
٢. أبو دياك، صالح محمد فياض، الوجيز في تاريخ المغرب والأندلس من الفتح إلى بداية عصر المرابطين وملوك الطوائف، دراسة سياسية وحضارية، الطبعة الأولى، مكتبة الكتاني، اربد، الأردن، ١٩٨٨.
٣. بيبزون، إبراهيم، الدولة العربية في إسبانيا من الفتح حتى سقوط الخلافة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٨.
٤. حتي، فيليب، وآخرون، تاريخ العرب، دار الكشاف للطباعة والنشر والتوزيع، الجزء الثاني، ١٩٦١.
٥. حسن، حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، الجزء الثالث، الطبعة السابعة، ١٩٦٥.
٦. الخربوطلي، علي حسني، الحضارة العربية الإسلامية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
٧. خماش، نجدة، الإدارة في العصر الأموي، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٠.
٨. دائرة المعارف الإسلامية، يصدرها بالعربية، أحمد الشنتاوي، إبراهيم زكي خوريش، عبد الحميد يونس، خوارزم خوست، المجلد ١٣.
٩. دراسات في التاريخ الإسلامي، الحضارة الإسلامية ومؤسساتها، الطبعة الأولى، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، ١٩٨٥.
١٠. الدوري، إبراهيم ياس خضير، عبد الرحمن الداخل في الأندلس وسياسته الداخلية والخارجية، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢.

١١. الرحموني، محمد الشريف، نظام الشرطة في الإسلام إلى أواخر القرن الرابع الهجري، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣.
١٢. زيدان، جرجي، تاريخ التمدن الإسلامي، دار مكتبة الحياة، بيروت، الجزء الأول.
١٣. السامرائي، خليل إبراهيم وآخرون، تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس، وزارة التعليم والبحث العلمي، جامعة الموصل، ١٩٨٦.
١٤. عاشور، سعيد عبد الفتاح وآخرون، دراسات في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، الطبعة الثانية، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٦.
١٥. العبادي، أحمد مختار، في التاريخ العباسي والأندلسي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٢.
١٦. عنان، محمد عبدالله، عصر المرابطين، القاهرة، ١٩٦٤.
١٧. مؤنس، حسين، فجر الأندلس، دراسة في تاريخ الأندلس من الفتح الإسلامي إلى قيام دولة الأموية (٧١١-٧٥٦م)، الشركة العربية للطباعة والنشر، ط١، القاهرة، ١٩٥٩.
١٨. ماجد، عبد المنعم، تاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى، الطبعة الثالثة، المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٣م.
١٩. المجالي، سحر عبد المجيد، تطور الجيش العربي في الأندلس، الطبعة الأولى، عمان، ١٩٩٦، رسالة دكتوراه منشورة.
٢٠. المرير، سيدي محمد، الأبحاث السامية في المحاكم الإسلامية، قدمه ونسقه الفريد البستاني، فرنكو للأبحاث العربية - الإسبانية، السلسلة الأولى، دار الطباعة المغربية، الجزء الثاني، تطوان، ١٩٥٥.
٢١. ناصف، أحمد عبد السلام، الشرطة في مصر الإسلامية، الطبعة الأولى، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٩٨٧.
٢٢. نعنعي، عبد المجيد، تاريخ الدولة الأموية في الأندلس "التاريخ السياسي"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٦.

(٣) الدوريات:

١. "الحرس والشرطة في صدر الإسلام (إلى نهاية الدولة الأموية)"، مجلة دراسات، المجلد الرابع عشر، العدد الرابع، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، نيسان، ١٩٨٧.
٢. أمين، حسين، "الشرطة في الإسلام"، مجلة الشرطة، العدد الأول، بغداد، نيسان، ١٩٥٧.
٣. خلاف، محمد عبد الوهاب، "صاحب الشرطة في الأندلس"، مجلة أوراق، المعهد الإسباني العربي للثقافة، العدد الثالث، ١٩٨٠.
٤. درادكه، صالح موسى، "نظام الشرطة في العصر العباسي (١٣٢هـ - ٤٠٠هـ)"، مجلة دراسات، المجلد السادس عشر، العدد الثالث، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، آذار، ١٩٨٩.
٥. مهدي، صالح، "الشرطة"، مجلة الشرطة، السنة الأولى، العدد ٤، المملكة الأردنية الهاشمية، ١٩٧٤.
٦. نوري، دريد عبد القادر، "الشرطة في العراق خلال العصر العباسي"، مجلة المؤرخ العربي، العدد ٢٩، بغداد، ١٩٨٦.

الهوامش:

- (١) القلقشندي، صح الأعشى في صناعة الأكشا، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، ١٩٦٣، ج٥، ص٤٥٠، وسيشار له فيما بعد بـ: القلقشندي، صح الأعشى.
- (٢) ابن عذاري، البيان المغرب في حلى المغرب، تحقيق: كولان، بروفنسال، دار الثقافة، بيروت، ١٩٨٣، ج١، ص٤٨، وسيشار له فيما بعد بـ: ابن عذاري، البيان.
- (٣) مهدي، صالح، الشرطة، مجلة الشرطة، السنة الأولى، العدد الرابع، ١٩٧٤، المملكة الأردنية الهاشمية، ص١٦.
- (٤) نفس المرجع، ص١٦؛ ناصف، أحمد عبد السلام، الشرطة في مصر الإسلامية، ط١، الزهراء

الشرطة في الأندلس في عهد الدولة الأموية..... سحر المجالي

- للإعلام العربي، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٩٩.
- (٥) دائرة المعارف الإسلامية، المجلد ١٣، ص ١٩٢.
- (٦) المرجع السابق، ص ١٩٢.
- (٧) ماجد، عبد المنعم، تاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى، ط ٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٢م، ص ٥٧.
- (٨) دائرة المعارف الإسلامية، مجلد ١٣، ص ١٩٢.
- (٩) ماجد، تاريخ الحضارة الإسلامية، مرجع سابق، ص ٥٧.
- (١٠) ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر، مكتبة المدرسة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٦١، ج ١، ص ٢٠٩، وسيشار له فيما بعد ب: ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر.
- (١١) مؤنس، حسين، فجر الأندلس، دراسة في تاريخ الأندلس من الفتح الإسلامي إلى قيام دولة الأموية (٧١١-٧٥٦م)، الشركة العربية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٥٩م، ص ٤٦٤.
- (١٢) ناصف، الشرطة في مصر الإسلامية، مرجع سابق، ص ١٠١-١٠٣.
- (١٣) أبو دياك، صالح محمد فياض، دراسات في التاريخ الإسلامي، الحضارة الإسلامية ومؤسساتها، ط ١، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، ١٩٨٥، ص ١١٥-١١٦. أبو رميله، هشام، نظم الحكم في عصر الخلافة الأموية في الأندلس، المكتبة العالمية، ١٩٨٠م، ص ٢٠٧.
- (١٤) سورة التكويد، الآية ١٧.
- (١٥) أبو دياك، الحضارة الإسلامية ومؤسساتها، مرجع سابق، ص ١١٥.
- (١٦) درادكه، صالح موسى، الحرس والشرطة في صدر الإسلام (إلى نهاية الدولة الأموية)، مجلة دراسات، المجلد الرابع عشر، العدد الرابع، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، نيسان ١٩٨٧م، ص ٧٤. أمين، حسين، الشرطة في الإسلام، مجلة الشرطة، العدد الأول، بغداد، نيسان، ١٩٥٧م، ص ٥٧.
- (١٧) السامرائي، خليل إبراهيم، وطه، عبد الواحد ذنون، ومطلوب، ناطق صالح، تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، العراق، ١٩٨٦م، ص ١٠٥. بيبزون، إبراهيم، الدولة العربية في إسبانيا من الفتح حتى سقوط الخلافة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٧م، ص ٢١١.
- (١٨) مؤلف مجهول، أخبار مجموعة في فتح الأندلس وذكر أمرائها رحمهم الله، طبع في مدينة مجريط سنة ١٨٦٧ المسيحية، مكتبة المثنى، بغداد، ص ٩١، وسيشار له فيما بعد ب: مؤلف مجهول، أخبار مجموعة.

الشرطة في الأندلس في عهد الدولة الأموية..... سحر المجالي

- (١٩) مؤنس، فجر الأندلس، مرجع سابق، ص ٦٨٥؛ الدوري، إبراهيم ياس خضير، عبد الرحمن الداخل في الأندلس وسياسته الداخلية والخارجية، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٢م، ص ٢٥١.
- (٢٠) ابن عذاري، البيان، ج ٢، ص ٦١.
- (٢١) ابن سعيد المغربي، المغرب في حلى المغرب، تحقيق د. شوقي ضيف، ط ٢، دار المعارف، مصر، ١٩٦٤م، ص ٤٦، وسيشار له فيما بعد بـ: ابن سعيد، المغرب. ابن الآبار، الحله السيرا، ط ١، تحقيق: حسين مؤنس، الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٣م، ص ٦١، وسيشار له فيما بعد بـ: ابن الآبار، الحله السيرا. ابن عذاري، البيان، ج ٢، ص ٢٠٩.
- (٢٢) ابن خلدون، العبر، ج ١، ص ٢٠٦.
- (٢٣) ابن حيان، المقتبس، من أنباء الأندلس، تحقيق: محمود علي مكي، القاهرة، ١٩٧١، ص ٢٧٥-٢٧٦، وسيشار له فيما بعد بـ: ابن حيان، المقتبس، تحقيق مكي؛ ابن عذاري، البيان، ج ٢، ص ١٤٦-١٦٤، ١٦٧، ٢٠٢-٢٥١.
- (٢٤) الخلاف، محمد عبد الوهاب، صاحب الشرطة في الأندلس، مجلة أوراق، المعهد الإسباني العربي للثقافة، العدد ٣، ١٩٨٠م، ص ٧٢.
- (٢٥) نفس المرجع، ص ٧٢.
- (٢٦) الخربوطلي، علي حسن، الحضارة العربية الإسلامية، مكتبة الأنجلو المصرية، د ت، القاهرة، ص ٦٢.
- (٢٧) رسالة ابن عبدون، في القضاء والحسبة، ضمن ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للأثار الشرقية بالقاهرة، ١٩٥١م، ص ١٢، وسيشار له فيما بعد بـ: ابن عبدون، في القضاء والحسبة.
- (٢٨) درادكه، صالح موسى، نظام الشرطة في العصر العباسي (١٣٢هـ-٤٠٠هـ)، مجلة دراسات، المجلد السادس عشر، العدد الثالث، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، آذار، ١٩٨٩م، ص ٩٦.
- (٢٩) ابن سعيد، المغرب، ص ٢١٦، (حيث عرفت خطة ولاية السوق في الدولة الإسلامية الأخرى باسم " الحسبة " وعرف صاحبها باسم المحتسب).
- (٣٠) ابن حيان، المقتبس في أخبار بلد الأندلس، تحقيق: عبد الرحمن على الحجي، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٥م، ص ٦٦، وسيشار له فيما بعد بـ: ابن حيان، المقتبس، تحقيق: الحجي.
- (٣١) درادكه، نظام الشرطة في العصر العباسي، مرجع سابق، ص ٩٧.

- (٣٢) مجهول، أخبار مجموعة، ص ٩٧.
- (٣٣) المجالي، سحر عبد المجيد، تطور الجيش العربي في الأندلس، ط ١، ١٩٩٦م، عمان، رسالة دكتوراه منشورة، ص ١٣٧.
- (٣٤) حتى، فيليب، وآخرون، تاريخ العرب، دار الكشاف للطباعة والنشر والتوزيع، ط ٣، ١٩٦١م، ج ٢، ص ٣٩٨. الخربوطلي، الحضارة العربية، مرجع سابق، ص ٦٦. نوري، دريد عبد القادر، الشرطة في العراق خلال العصر العباسي، مجلة المؤرخ العربي، العدد ٢٩، بغداد، ١٩٨٦م، ص ٢١٥.
- (٣٥) زيدان، جرجي، تاريخ التمدن الإسلامي، دار مكتبة الحياة، بيروت، دت، ج ١، ص ٢٤٣.
- (٣٦) أبو رميله، نظم الحكم في عصر الخلافة الأموية، مرجع سابق، ص ٢٠٤.
- (٣٧) خلاف، صاحب الشرطة، مرجع سابق، ص ٧٦.
- (٣٨) الرحموني، محمد الشريف، نظام الشرطة في الإسلام إلى أواخر القرن الرابع الهجري، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣م، ص ١٣٦.
- (٣٩) ابن حيان، المقتبس، تحقيق: مكي، ص ٢٨٦-٢٨٧.
- (٤٠) أبو رميله، نظم الحكم في عصر الخلافة الأموية، مرجع سابق، ص ٢٠٤-٢٠٥.
- (٤١) ابن حيان، المقتبس، تحقيق: مكي، ص ٣٥-٣٦.
- (٤٢) نفس المرجع، ص ٣٦.
- (٤٣) الخلاف، صاحب الشرطة في الأندلس، مرجع سابق، ص ٧٦.
- (٤٤) ابن بشكوال، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم، تحقيق ونشر السيد عزت العطار الحسيني، ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٦م، القسم الأول، ص ٢٩٦، وسيشار له فيما بعد ب: ابن بشكوال، الصلة.
- (٤٥) أبو رميله، نظم الحكم في عصر الخلافة الأموية، مرجع سابق، ص ٢٠٦.
- (٤٦) خلاف، صاحب الشرطة، مرجع سابق، ص ٧٢.
- (٤٧) نفس المرجع، ص ٦٥.
- (٤٨) ابن خلدون، المقدمة، دار البيان، بيروت، ١٩٧٨م، ص ٢١٠، وسيشار له فيما بعد ب: ابن خلدون، المقدمة.
- (٤٩) نفس المصدر، ص ٣٩٣.
- (٥٠) نفس المصدر، ص ٤٤٦.
- (٥١) ابن خلدون، المقدمة، ص ٤٤٦. العبادي، أحمد مختار، في التاريخ العباسي والأندلسي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٢م، ص ٣٦٠، ٣٦١.

- (٥٢) ابن حيان، المقتبس، ج٥، تحقيق: مكي، ص٢٥٢. ابن عذارى، البيان، ج٢، ص٢٠٢.
- (٥٣) أبو رميله، نظم الحكم في عصر الخلافة الأموية، مرجع سابق، ص٢٠٣.
- (٥٤) ابن حيان، المقتبس، تحقيق: مكي، ج٥، ص١٧٦.
- (٥٥) نفس المصدر، ص١٧٦.
- (٥٦) ابن عذارى، البيان، ج٢، ص٢٢٨.
- (٥٧) ابن حيان، المقتبس، تحقيق: مكي، ص٣٢٢-٣٢٣.
- (٥٨) ابن القوطية، تاريخ افتتاح الأندلس، مدريد ١٨٦٨، مطبعة ١٩٢٦م، وطبعة أخرى، بيروت، ١٩٥٨م، ص١٠٤، وسيشار له فيما بعد ب: ابن القوطية، تاريخ افتتاح الأندلس؛ ابن الآبار، الحلة السيرة، ج١، ص١٤٦.
- (٥٩) ابن عذارى، البيان، ج٢، ص١٦٨.
- (٦٠) ابن حيان، المقتبس، ج٥، ص٩٧، ١٠٧، ٢١٠، ٢١٥.
- (٦١) ابن عذارى، البيان، ج٢، ص١٥٨، ١٥٩.
- (٦٢) نفس المصدر، ص٢٠٢. ابن حيان، المقتبس، ج٥، ص٢٥٢.
- (٦٣) المقرئ، ازهار الرياض في أخبار عياض، تحقيق مصطفى السقا، ابراهيم الأبياري، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٤٠، ج٢، ص٢٧٢، وسيشار له فيما بعد ب: المقرئ، ازهار الرياض.
- (٦٤) ابن حيان، المقتبس، تحقيق الحجي، ص٦٦، ١٥٣.
- (٦٥) المصدر السابق، ص٥٨.
- (٦٦) ابن حيان، المقتبس، تحقيق: الحجي، ص ١١٩.
- (٦٧) ابن عذارى، البيان، ج٢، ص٢٥٤.
- (٦٨) ابن حيان، المقتبس، تحقيق: الحجي، ص٦٦، ١٥٣.
- (٦٩) ابن بشكوال، الصلح، ص٨٨، ٣٠٨.
- (٧٠) ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس، الدار المصرية للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٦٦م، ص٧٨، ٢٥٢، وسيشار له فيما بعد ب: ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس.
- (٧١) المصدر السابق، ص٣٥٧-٣٥٨.
- (٧٢) المصدر السابق، ص٨٥، ٢٥٢.
- (٧٣) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج٦، دار المعارف، مصر، ١٩٦٠-١٩٦٨، ص٢٦٢ (أحداث سنة ١٨٠هـ)، وسيشار له فيما بعد ب: الطبري، تاريخ الرسل والملوك.

- (٧٤) الرحموني، نظام الشرطة، مرجع سابق، ص ١١٨.
- (٧٥) المقري، نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ج ٧، ١٩٦٨م، ص ٣١-٣٢، وسيشار له فيما بعد ب: المقري، نفح الطيب.
- (٧٦) الرحموني، نظام الشرطة، مرجع سابق، ص ٣٦٩-٣٧٠، ملحق رقم (١١).
- (٧٧) ابن خلدون، المقدمة، تحقيق عبد الواحد وافي، ج ٢، القاهرة، ص ٦٢٥-٦٢٦، وسيشار له فيما بعد ب: ابن خلدون، المقدمة، تحقيق وافي.
- (٧٨) المصدر السابق، ص ٢٢٨.
- (٧٩) ابن عبد ربه، العقد الفريد، تحقيق: أحمد أمين، أحمد الزين، إبراهيم الإبياري، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، ج ٥، ص ١٩، وسيشار له فيما بعد ب: ابن عبد ربه، العقد الفريد؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، تحقيق نخبة من العلماء، دار الكتاب العربي، الطبعة السادسة، بيروت، ١٩٨٦، ج ١١، ص ٣٢٨، وسيشار له فيما بعد ب: ابن الأثير، الكامل في التاريخ.
- (٨٠) ابن عبدون، في القضاء والحسبة، ص ١١.
- (٨١) المالقي، الشهب اللامعة في السياسة النافعة، تحقيق علي سامي النشار، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط ١، ١٩٨٤، ص ٣٢٨. وسيشار له فيما بعد ب: المالقي، الشهب اللامعة.
- (٨٢) ابن حيان، المقتبس، تحقيق: مكي، ص ٤٤. ابن الآبار، الحلة السيرة، ج ١، ص ٢٣٣.
- (٨٣) ابن عذاري، البيان، ج ٣، ص ٥٤.
- (٨٤) دائرة المعارف الإسلامية، م ١٣، ص ١٩٢-١٩٣.
- (٨٥) المرير، سيدي محمد، الأبحاث السامية في المحاكم الإسلامية، قدمه ونسقه الفريد البستاني، فرنكو للأبحاث العربية - الإسبانية، السلسلة الأولى، دار الطباعة المغربية، ج ٢، تطوان، ١٩٩٥، ص ٥٧، وسيشار له فيما بعد ب: المرير، الأبحاث السامية.
- (٨٦) ابن بشكوال، الصلة، القسم الأول، ص ٨٨، ٣٠٨.
- (٨٧) ابن حيان، المقتبس، تحقيق: مكي، ص ٣٢٢.
- (٨٨) ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس، ص ٢٠٧.
- (٨٩) ابن الآبار، الحلة السيرة، ج ١، ص ٢٥٦.
- (٩٠) ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس، ص ٨٥.
- (٩١) ابن بشكوال، الصلة، ص ٤٧٨.
- (٩٢) ابن عذاري، البيان، ج ٢، ص ٢٣٨.
- (٩٣) ابن حيان، المقتبس، تحقيق: عبد الرحمن الحجي، ص ٤٧.
- (٩٤) المصدر السابق، ص ٤٧.

- (٩٥) المصدر السابق، ص ٦٦.
- (٩٦) المصدر السابق، ص ٧٧.
- (٩٧) ابن حيان المتقبس، تحقيق الحجي، ص ٢٠-٢١.
- (٩٨) والفرنقين، جمع الفرانق، وهم القائم بأمر البريد، الذي يحمل الأخبار الطرطوشي، سراج الملوك، بوب وعلق على ألفاظه، بمعرفة المكتبة المحمودية التجارية، ميدان الجامع الأزهر، مصر، الطبعة الأولى، المطبعة المحمودية التجارية، مصر، ١٣٥٤، ١٩٣٥م، ص ٣٤٠، وسيشار له فيما بعد بـ: الطرطوشي، سراج الملوك.
- (٩٩) ابن حيان، المتقبس، تحقيق الحجي، ص ١٣٦-١٥٣.
- (١٠٠) المقري، أزهار الرياض، ج ٢، ص ٢٧٢.
- (١٠١) أبو ارميله، نظم الحكم في عصر الخلافة الأموية، مرجع سابق، ص ٢٠٧-٢٠٨.
- (١٠٢) حسن، حسن ابراهيم، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ط ١، ج ٣، ١٩٦٥م، ص ٢٨؛ عاشور، سعيد عبد الفتاح، دراسات في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، الطبعة الثانية، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٦، ص ١٦٧.
- (١٠٣) الخلف، صاحب الشرطة، مرجع سابق، ص ٧٤.
- (١٠٤) ابن عبدون، رسالة في القضاء والحسبة، ص ١٢.
- (١٠٥) الرحموني، نظام الشرطة، مرجع سابق، ص ١٧١-١٧٢؛ درادكة، نظام الشرطة في العصر العباسي، مرجع سابق، ص ٩٠-٩١.
- (١٠٦) حماش، نجدة، الإدارة في العصر الأموي، ط ١، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٠م، ص ٣١٨.
- (١٠٧) ابن الخطيب، أعمال الإعلام فيمن بويغ قبل الاحتلال من ملوك الإسلام، القسم الثاني، تحقيق ليفي برومنسال، ط ٢، دار الكشف، بيروت، ١٩٦٥م، ص ٩٩، وسيشار له فيما بعد بـ: ابن الخطيب، أعمال الإعلام.
- (١٠٨) مؤلف مجهول (ت في أواخر القرن الخامس الهجري)، العيون والحدائق في أخبار الحقائق، ج ٤، ق ١، تحقيق نبيلة عبدالمنعم، مطبعة النجف، بغداد، (١٣٩٢هـ/١٩٧٢م) حوادث سنة (٢٦٥ هـ) ص ٨٨-٨٩، وسيشار له فيما بعد بـ: مؤلف مجهول، العيون والحدائق.
- (١٠٩) (الشاشية: نوع من أنواع العمامات)، محمد الرحموني، نظام الشرطة، مرجع سابق، ص ٢٤.
- (١١٠) الفلشندي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ٢٥٨.
- (١١١) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، نسخة مصورة عن الطبعة الأولى، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، سنة ١٣٥٧هـ، دار صادر، بيروت، ج ٥، ص ١٠٠، وسيشار له فيما بعد بـ: ابن الجوزي، المنتظم.

- (١١٢) درادكة، نظام الشرطة في العصر العباسي، مرجع سابق، ص ٩٩.
- (١١٣) ابن عذاري، البيان، ج ٣، ص ٥٤-٥٥.
- (١١٤) ابن الآبار، التكملة لكتاب الصلة، تحقيق كو ديرا، طبعة مجريط ١٨٨٦، ص ٤٤٤-٤٤٥،
وسيشار له فيما بعد بـ: ابن الآبار، التكملة؛ ابن حيان، المقتبس، تحقيق: مكي، ص ٣٢٣.
- (١١٥) ابن بشكوال، الصلة، ص ٤٦.
- (١١٦) الخلاف، صاحب الشرطة في الأندلس، مرجع سابق، ص ٧٧.
- (١١٧) ابن الخطيب، أعمال الأعمال، ص ١١١.
- (١١٨) نعنعي، عبدالمجيد، تاريخ الدولة الأموية في الأندلس "التاريخ السياسي"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٦م، ص ٥٠٣.
- (١١٩) ابن خلدون، المقدمة، ص ٣٩٤.
- (١٢٠) الحميري، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٤م، ص ٢٣، وسيشار له فيما بعد بـ: الحميري، الروض المعطار.
- (١٢١) الإدريسي، وصف المغرب وأرض السودان والأندلس، طبع في مدينة ليدن المحروسة، بمطبع بريل سنة ١٩٦٨ المسيحية، ص ٢٠٥، يقول مدينة اليسانة، "وهي مدينة اليهود ولها ربض يسكنه المسلمون وبعض اليهود"، وسيشار له فيما بعد بـ: الإدريسي، وصف المغرب.
- (١٢٢) ابن بشكوال، الصلة، ص ١٣٦.
- (١٢٣) المصدر السابق، ص ٢١٥-٢١٦.
- (١٢٤) الخلاف، صاحب الشرطة في الأندلس، مرجع سابق، ص ٧٨.
- (١٢٥) ابن بشكوال، الصلة، ص ٤٣٣.
- (١٢٦) المصدر السابق، ص ٣٣١-٣٣٢.
- (١٢٧) عنان، محمد عبدالله، عصر المرابطين، القاهرة، ١٩٦٤م، ص ٤٣٢-٤٣٣.